ملف العـدد :

مستقبل العلاقات الأمريكية الروسية في ظل تحولات القوى الدولية

ا.د. شريفة فاضل بلاط
أستاذ مساعد العلوم السياسية -جامعة بورسعيد

مقدمة:

رسمت العلاقة بين الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية شكل البيئة الدولية لما يقرب من نصف قرن، لذا وُصِفَت البيئة الدولية بأنها ذات قطبية ثنائية نتيجة لهيمنة كلٍ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عليها، واستطاعا معاً أن يكونا محورٍ تلك البيئة الدولية، ودارت في فلكهما بقية دول العالم في نمط من التبعية، استمر حتى سقوط الاتحاد السوفيتي في بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، وبعدها ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية بمظهر القوة المنتصرة والوحيدة بنظامها الليبرالي الرأسمالي، وأصبح الحديث عن سيادة نمط من الهيمنة الأمريكية على الشئون الدولية، في الوقت الذي تفكك فيه الاتحاد السوفيتي وورثته دولة روسيا الاتحادية، مما اضطر روسيا لأن تتوقف عن منافسة الولايات المتحدة خلال عقد التسعينيات لدرجة أنه كان يطلق عليها لقب الرجل المريض؛ لكثرة ما تعانيه من مشاكل اقتصادية وداخلية، إلى أن تولى بوتين حكم روسيا، واستطاع أن يُحكِم قبضته على الاقتصاد، وبدأ في اتباع سياسة خارجية تهدف إلى إضفاء الطابع القومي، وضرورة استرداد بلاده للمكانة التي فقدتها، وإنهاء الانفراد الأمريكي بموقع القمة.

وتحاول الدراسة الإجابة على عدد من التساؤلات: ما هي العوامل التي تحدد العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا؟ هل ستظل العلاقة بينهما

بنفس نمط العلاقة التي سادت خلال فترة الحرب الباردة ؟ أم أن تلك العلاقة يمكن أن تتغير لنمط آخر؟ ما هو مستقبل العلاقة وشكل النظام الدولي في ظل تحولات القوى الحالية؟

وتطبق الدراسة نظرية تحول القوى على العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ويشير مفهوم "تحول القوة" إلى فقدان دولة مهيمنة موقعها القيادي في النظام الدولي لصالح قادم آخر تتنامى قوته بشكل متسارع، وبالتالي يسعى هذا القادم للوصول إلى موقع الهيمنة. ولحدوث هذا التحول يجب على الدولة الصاعدة أن تمتلك مقومات للقوة تفوق تلك التي تمتلكها الدولة المهيمنة، أو على الأقل تعادلها، وبالتالي على الدولة الصاعدة العمل على تضييق الفجوة بين مقدراتها القومية، ومقدرات الدولة المهيمنة(١).

وتركز تلك النظرية على تقييم الوضع الراهن، كما تقدم تصوراً للنظام الدولي باعتباره تسلسلاً هرمياً للدول بدرجات متفاوتة من التعاون والمنافسة. كما تضع عوامل دينامية توضح كيف ولماذا يحدث التغيير في النظام الدولي. وتركز على معدلات النمو التفاضلية وتأثيرها على تغيير القوى النسبية بين الدول، مما يؤدي إلى علاقات جديدة بين الدول أو المجموعات المتنافسة وتشكيل كيانات سياسية واقتصادية جديدة(٢).

وبناء على ذلك تم تقسيم الدراسة إلى محورين على النحو التالى:

أولا: محددات العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

يمكن بلورة أهم العناصر الحاسمة فى تحديد النمط السائد للعلاقات بين الدولتين فيما يلى:

١ – هيكل النظام الدولى وتفاعلاته:

مع سقوط الاتحاد السوفيتي بدا العالم وكأنه خاضع لسيطرة قطب واحد،

هو الولايات المتحدة الأمريكية، ونظام واحد، هو النظام الرأسمالي الغربي، وكان الحديث في الولايات المتحدة أن النظام العالمي الجديد سوف يتحدد "بالوضع الراهن"(٣).

وبالرغم من وجود وبروز عدد من الدول كاليابان والصين وألمانيا تحاول اللحاق بمستوي الأقطاب الكبرى، إلا أن الولايات المتحدة سعت إلى محاولة فرض هيمنتها على العالم وركز الخطاب السياسى للقوة العظمى على ضرورة تحول العالم إلى سوق وقرية عالمية واحدة تنتقل فيها عناصر الإنتاج دون قيود، فأصبح من الواضح أن القوة الاقتصادية باتت الدعامة الحقيقية للقدرة القومية، مما نتج عنها توترات مختلفة ذات تعبيرات ومضامين جديدة؛ فتهميش الأفراد والشعوب أصبح يمثل مصدر عدم الاستقرار الرئيسي، كما أصبح إفقار البلدان المظهر الأكثر تهديداً للسلام والأمن الدوليين(٤)، الأمر الذي استلزم من الدول ضرورة التخفيف من حدة الاندفاع في مجال سباق التسلح وتوجيه المزيد من الاهتمام إلى جهود التنمية الاقتصادية. وضرورة إنشاء مؤسسات عالمية جديدة؛ على غرار منظمة التجارة العالمية للإسراع فى هذا التحول(٥)، والتي عملت على تشجيع دول أوروبا الشرقية للانضمام إليها لإبعادها عن سيطرة السوفييت لإضعاف ترابط الكتلة الشرقية(٦).

واستخدم مجلس الأمن كأحد أدوات تحقيق الهيمنة الأمريكية، ففى ٣١ يناير ١٩٩١ صاغ مجلس الأمن عدة توصيات تشكل مظلة قانونية لإطلاق يد الولايات المتحدة فى توجيه وإدارة العالم، وتلك التوصيات هى:

أ – رفض البناء الأيديولوجى كأساس للعلاقات الدولية، وإذا كان من الضرورى وضع أساس أيديولوجى للعلاقات فليكن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وذلك يعطى للولايات المتحدة الفرصة والأساس القانونى لمعاداة

أى نظم أو دول تسعى لاعتناق أيديولوجية مغايرة، كما يمكنها استخدام عناصر الديمقراطية وحقوق الإنسان كذرائع للتدخل فى الشئون الداخلية للدول.

ب – التأكيد على أهمية العمل الجماعى ضد الإرهاب والنظم المساندة له. وهذا يسمح للولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخل فى شئون الدول الأخرى بحجة مساندة تلك الدول لمواجهة الإرهاب.

ج – البدء فى تطبيق "الدبلوماسية الوقائية" التى تتنبأ بالأزمات وتتصدى لها قبل وقوعها.

وتطبيق هذا يعنى منح المزيد من الحرية للولايات المتحدة كقوة عظمى للتدخل بشكل ظاهر فى شئون أى دولة بحجة منع تفجر النزاعات.

وحددت لجنة المصالح القومية للولايات المتحدة عام ١٩٩٦ خمسة مصالح قومية حيوية للولايات المتحدة وهى:

- منع شن هجمات على الولايات المتحدة بأسلحة الدمار الشامل.
- منع ظهور دول معادية لها الهيمنة فى أوروبا وأسيا.
- منع ظهور دول معادية على حدود الولايات المتحدة أو تكون لها السيطرة على البحار.
- منع انهيار النظم العالمية للتجارة وأسواق المال وإمدادات الطاقة.
- ضمان بقاء حلفاء الولايات المتحدة.

لذا اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بروسيا في فترة ما بعد الحرب الباردة اهتماما يفوق اهتمامها بأوروبا، فقد كانت تنظر الولايات المتحدة إلى روسيا كسوق هائلة مستقبلا للاستثمارات الأمريكية، لذا لم تبخل عليها بالمعونات والقروض من خلال مؤسسات مالية ودولية مثل صندوق النقد

الدولي، والبنك الدولي. كما تم تنفيذ اتفاقية العلاقات التجارية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الموقعة في ١٩٩٠ تجاه روسيا في عام ١٩٩٢.

ونستطيع أن نطلق على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه روسيا في ذلك الحين بسياسة الاحتواء؛ لأن الولايات المتحدة كانت تستهدف الاستفادة بأقصى قدر من روسيا بالإضافة إلى محاولة احتوائها للسيطرة عليها لمنع صعودها مرة أخرى، فحاولت إقناع القيادات الروسية بأنه لا يمكن أن تستعيد روسيا مكانة الاتحاد السوفيتي لاعتبارات عديدة أهمها ضعف الاقتصاد الروسي، بالإضافة إلى المخاطر التي تهدد روسيا الاتحادية ذاتها بالتفكك، وقد استخدمت في ذلك عدة أساليب منها تشجيع روسيا للاتجاه نحو أوروبا، وضم روسيا إلى قمة الدول السبع الصناعية الكبرى، وتشكيل لجنة خاصة بالأمن في نطاق منظمة الأمن والتعاون الأوروبي تكون روسيا عضوا فيها.

كما اتجهت إلى توسيع حلف الناتو لاحتواء روسيا من جهة أوروبا، وكذلك اتباع سياسة نشطة في دول آسيا الوسطى من أجل الحد من النفوذ الروسي في هذه المنطقة، وفي عام ٢٠٠٠م بعد تولى بوتين حكم روسيا عُقِدَت قمة موسكو بين روسيا والولايات المتحدة ناقش فيها كلينتون وبوتين خطط الحكومة الجديدة لتحقيق النمو الاقتصادي والإصلاح، والحرية الدينية، مشكلة الفساد، وتغير المناخ.

وأكد كلينتون معارضته للسياسة الروسية في الشيشان، وشدد الرئيس الأمريكي على ضرورة سيادة القانون بوصفه دعامة للإصلاح الروسي. واتفق الرئيسان على إنشاء مركز مشترك في موسكو لتبادل المعلومات والإنذار المبكر والصواريخ والفضاء. واتفق الرئيسان على أن يدمر كلا منهما ٣٤ طنا من

البلوتونيوم. كما أكد الرئيس الأمريكي أيضا على أهمية احترام حرية الصحافة، وزار محطة الإذاعة الروسية المستقلة(٧).

ومع تولى الرئيس جورج بوش الإبن الرئاسة أعاد إحياء مبادرة درع الصواريخ حتى يتم تحجيم روسيا ووضعها في دائرة أصغر. كما وجهت الإدارة الأمريكية انتقادات للسياسة الروسية في مجال تجارة السلاح ونقل التكنولوجيا الخاصة بصناعة أسلحة الدمار الشامل خاصة إلى الدول التي أطلقت عليها الولايات المتحدة اسم الدول المارقة(٨).

إلا أن روسيا الاتحادية عمدت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى ترتيب أولويات سياستها الخارجية، وكان من ضمن تلك الأولويات مراعاة المصالح الاستراتيجية المباشرة فيما يتعلق بعلاقاتها بالعالم الخارجي.

واستفاد الروس من الترحيب والحماس الأمريكي للتغيير الذي قررته روسيا منذ إعلان سياسة البيروسترويكا فطرحت عددا من الشروط لضمان أية مشاركة إيجابية روسية في أية صورة من أمن أوروبا المشترك، ومن أهمها:(٩)

١) طرح مفهوم "الجوار القريب"، والمقصود به هو عدم التدخل في تحركات روسيا داخل المناطق الوسيطة التي تفصل بين روسيا الاتحادية والدول التي كانت تابعة لها في الماضي.

٢) ضمان حصول روسيا على وضع خاص ومميز عند صياغة أمن أوروبي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة؛ فطالبت بالقيام بدور يليق بمكانتها كقوة عظمى سابقاً، ودولة كبرى حالياً قادرة على الدفاع عن مصالحها. وطالبت بحقوق خاصة على كامل مساحتها الجيو- سياسية كما ورثتها من الاتحاد السوفيتي؛ فهي دولة تصف نفسها بأنها دولة أورو-آسيوية ذات مميزات

متنوعة وخاصة جداً، وتراث ثقافي فريد من نوعه، هذا بالإضافة إلى كبر مساحتها الشاسعة، وثرواتها الطبيعية، وقدراتها الهائلة، كما حرصت روسيا على تأكيد انتمائها إلى العرق السلافي، وذلك من خلال دعمها للصرب خلال أزمة البوسنة والهرسك.

٣) أصرت روسيا على الاحتفاظ بترسانة الأسلحة النووية، وركزت على مواصلة طرح هذا السلاح كأهم عنصر للتفاوض مع الولايات المتحدة.

٤) حاولت روسيا إعادة ترتيب الأولويات بما يؤدي إلى خلق تعددية قطبية محل هيمنة القطب الأوحد، وحاولت التواجد ودعم وجودها في مناطق مثل: الشرق الأوسط العربي، وآسيا الصغرى، فنادت برفع العقوبات المفروضة على النظامين العراقي والليبي في عقد التسعينيات، واللذان كانا في فترة وجود الاتحاد السوفيتي من أهم الحلفاء، كما عملت على تنمية العلاقات مع إيران، مما أثار قلق الولايات المتحدة الأمريكية، كما عملت على تأمين بوابتها الشرقية في الشرق الأقصى، التي تمتد حتى جزر اليابان، واهتمت بتنمية وتوثيق العلاقات بكل من الهند والصين، وحرصت على إقامة علاقات وثيقة مع الاتحاد الأوروبي.

٥) اشتركت منذ عام ١٩٩١ في قمة " مجموعة الـ ٧ الغنية، على الرغم من أن وضعها الاقتصادي كان لا يسمح لها بالانتماء الكامل لهذه المجموعة.

إلا أن ضربات الحادي عشر من سبتمبر عام٢٠٠١م فى الولايات المتحدة خلقت مرحلة جديدة للتعاون بين موسكو وواشنطن، وقد جاءت تلك الأحداث في مصلحة روسيا؛ حيث أدت إلى ضرورة تعاون الولايات المتحدة مع دول العالم لمواجهة خطر الإرهاب، فخلال القمة الأمريكية الروسية في نوفمبر عام ٢٠٠١م عقد الرئيسان الأمريكي بوش الابن والروسي بوتين ثلاثة أيام من المحادثات

خلال زيارة الرئيس بوتين للولايات المتحدة أعلنا عزمهما على التعاون في مكافحة الإرهاب، وإعادة بناء أفغانستان، وتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط.

وأشار بوش إلى أن الخبراء الروس والأمريكيين سيتعاونون لمواجهة التهديدات من الإرهاب البيولوجي، والإرهاب النووي، والأسلحة الكيميائية. كما تعهدت الدولتان على العمل بشكل وثيق لمكافحة الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات، في محاولة لتعطيل عمل الشبكات الإرهابية(١٠).

وفي اكتوبر ٢٠٠٢م اجتمع الرئيسان بوش وبوتين لاجراء محادثات ثنائية فى شانغهاى خلال حضورهما لمنتدى التعاون الاقتصادى لمنطقة آسيا الباسفيك، وناقش الجانبان مجموعة من القضايا بما فيها قيمة تعزيز وسائل الإعلام المستقلة فى روسيا، ومنع الانتشار النووي، والصراعات فى الشيشان، وجورجيا، وحملة مكافحة الإرهاب، ونزع السلاح، ومعاهدة القذائف المضادة للقذائف البالستيكية.

٢- هيكل النظام الإقليمى، وتفاعلاته.

تمثل المنطقة الإقليمية المحيطة بروسيا ضرورة استراتيجية لأمنها القومي لذا تعتبر خطاً أحمر لا تقبل المساس به؛ وجدير بالذكر أن تلك المنطقة تمثل منطقة صراع قديم بين الشرق والغرب لعدة قرون للسيطرة على تلك المساحة الضخمة الممتدة من بحر البلطيق وحتى البلقان، وهي منطقة غنية بمواردها البشرية والصناعية، بالإضافة إلى كونها منطقة حيوية استراتيجياً للطرفين فبالنسبة للروس يرتبط بها شعوب تلك المنطقة ارتباطاً وثيقاً على اعتبار أن موسكو كانت قبلة الأرثوذكس وحاملة لواء فكرة الجامعة السلافية، كما تصلح كحاجز ضد الغرب، وبالنسبة إلى الغرب تصلح كمدخل لغزو روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي(١١).

لذا انتقدت روسيا الولايات المتحدة الأمريكية لدعمها لما يسمى بالثورات الملونة في تلك المنطقة، معلنة أن الولايات المتحدة وقفت خلف الكثير من الاضطرابات والفوضى التي شهدتها المنطقة الإقليمية لروسيا من ثورات ملونة وانقلابات كما حدث في جورجيا وأوكرانيا وقرغيزيا، تحت عناوين ومسميات مثل نشر الديقراطية والتعددية وحقوق الإنسان وغيرها(١٢).

فالمواجهة التي بدأت بين روسيا والولايات المتحدة خلال أزمة جورجيا عكست تغيراً جديداً في العلاقة بينهما، فبينما استمرت الولايات المتحدة في التصعيد مع روسيا بتأكيد أنه سيتم ضم جورجيا إلى حلف الأطلنطي مستقبلا، وما صاحب ذلك من مناورات أمريكية أوكرانية في البحر الأسود، مما دفع روسيا إلى الاستمرار في التصعيد، وذلك بتوعد بولندا بإمكانية استخدام السلاح النووي ضدها، وتعليق تعاون روسيا مع حلف الأطلنطي.

وأسهمت قضية الدرع الصاروخي الأمريكي في زيادة التوتر بين البلدين من خلال تعزيز الإدارة الأمريكية لموقفها في المنطقة لاسيما بعد موافقة بولندا على نصب الدرع الصاروخي لديها بحلول عامي ٢٠١١-٢٠١٢، وهذا العمل جزء من الاستراتيجية الأمريكية الإستفزازية في المناطق السوفيتية السابقة، كما اتجهت في بعض الأحيان إلى اتباع سياسة تفضيلية من خلال التقارب مع بعض الدول الاشتراكية التي كانت تتبع الاتحاد السوفيتي سابقاً، وتحسين علاقاتها معها وتشجيعها على القيام بإصلاحات جديدة في نظام الحكم وفقاً للمنظور الغربي الأمريكي، باعتبار أنه النموذج الوحيد في العالم الذي خرج منتصرا في الحرب الباردة.

إلا أن روسيا عارضت إنشاء الدرع الصاروخية ومحطة الرادار في بولندا وجمهورية التشيك لما فيه من خطر على أمنها القومي، معتبرة أنها موجهة ضد

روسيا وليس إيران كما تدعي واشنطن بأن إقامة نظام دفاعي مضاد للصواريخ سيحميها من صواريخ بالستيكية إيرانية مزودة برؤوس نووية وخصوصا أنها تقع في القسم الآخر من العالم، حيث عارضت روسيا هذا المشروع وأكدت استعدادها لمواجهة الموقف الأمريكي، وأنها مستعدة لاحتمالات المواجهة العسكرية رداً على منظومة الدرع الصاروخية الأميركية في أوروبا(١٣).

كما لم تتوان روسيا عن استرجاع شبه جزيرة القرم، فأرسلت قواتها في وضح النهار إلى المكان وسيطرت عليه في أغسطس ٢٠١٤، وأمام ضعف رد الفعل الغربي رفع الروس التحدي درجة أخرى عندما قدموا الدعم الضروري للثوار الأوكرانيين في شرق أوكرانيا في نوفمبر ٢٠١٤.

ويلاحظ أن تلك الانتقادات الروسية لم تتعالى نبرتها إلا بعد أن رتبت روسيا البيت من الداخل وبدأت تستعيد بعض الحلفاء السابقين للاتحاد السوفيتي في البيئة الدولية.

لذا أصدرت روسيا في يناير ٢٠١٦ وثيقة "إستراتيجية الأمن القومي لروسيا الاتحادية" بديلة لسابقتها الموقعة عام ٢٠٠٩، لتضع الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الأخطار التي تهدد الأمن القومي الروسي، وجاء فيها أن روسيا تمكنت من تعزيز دورها في حل الصراعات الدولية، مما ولد ردة فعل غربية معادية لروسيا، كما اعتبرت أن توسع حلف شمال الأطلنطي يشكل تهديدا لموسكو، وأن الولايات المتحدة عملت على توسيع نشاطها وتواجدها العسكري في دول مجاورة لروسيا. ونصت الوثيقة على أن واشنطن وحلفاءها يسعون بشدة للإبقاء على هيمنتهم على الشؤون العالمية، وهذا لا يكون دون ممارسة ضغوط سياسية واقتصادية وعسكرية وإعلامية على روسيا.

وفي مايو ٢٠١٦ وصلت العلاقات بين أمريكا وروسيا إلى أدنى مستوى

لها حيث أثار نشر الولايات المتحدة لنظام دفاعي مضاد للصواريخ في رومانيا وبولندا ردود فعل روسية قوية، مما جعل الرئيس الروسي بوتين يعلن، أن روسيا ستضطر إلى "التوازن" ضد التهديدات التي تجلبها عمليات حلف شمال الأطلسي للأمن القومي الروسي.

مما جعل الصراع بين أمريكا وروسيا حول مسألة نشر نظام دفاع مضاد للصواريخ في أوروبا ترقية لجولة جديدة من اللعبة الاستراتيجية بين الجانبين بعد الأزمة الأوكرانية(١٤).

٣- العوامل الداخلية، وتوجهات النظام السياسي

أ- العامل التاريخي

نشأت الولايات المتحدة الأمريكية كدولة على مبدأين متلازمين وهما القوة والمصلحة، لذا اتبعت سياسة العزلة عن البيئة الدولية منذ نشأتها عام ١٧٨٣ بعد حرب الاستقلال(١٥)، عاش الأمريكيون خلالها ما يسمى بعقدة الخوف، ولم يبدأ كسر سياسة العزلة إلا منذ الحرب العالمية الثانية، فبالرغم من تزعمها لقوى الغرب مع نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث عملت على تحطيم الإمبراطورية النمساوية – المجرية، وتأسيس حكومات مستقلة وموالية للغرب للحد من التحرك السوفيتي، إلا أن المحاولة فشلت لرفض الولايات المتحدة القيام بأي دور في السياسة الأوروبية في ثلاثينيات القرن العشرين(١٦).

ومنذ انغماسها في البيئة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية رأت الولايات المتحدة أن المد السوفيتي في شرق أوروبا صار كالسرطان الذي لابد أن يحاصروه ويستأصلوه. وبحيازة الولايات المتحدة القوة النووية التي أهلتها لتبوأ مكانة عظمى بين الدول، وجدت أن السوفيت يفسرون اتفاقيات يالطا تفسيرات

تتفق مع مصالحهم السياسية والأمنية والاقتصادية؛ حيث اعتبر السوفييت أن حكومات أوروبا الشرقية الشرعية من وجهة نظرهم هي تلك الحكومات الصديقة للسوفييت والموالية لهم في البلدان التي حررها الجيش الأحمر، وأن السوفييت لن يسمحوا بقيام حكومات معادية لهم على طول حدودهم الغربية، هنا بدأ الموقف الأمريكي يتحول تدريجيا حيث أن هذه السياسة السوفيتية لا تتناسب مع الأهداف والقوة الأمريكية بعد الحرب(١٧).

لذا لم يكن لدى الولايات المتحدة أية وسيلة لمقاومة هذا التوغل الشيوعي سوى القنبلة النووية، والوضع المالي المتميز، كما دعت مذكرة مجلس الأمن القومي الأمريكي رقم ٦٨ والتي عرضت على الرئيس ترومان في ١٤ أبريل عام ١٩٥٠ إلى تكديس فوري للقوى النووية التقليدية حتى لا تُوَاجَه الولايات المتحدة بهيمنة شيوعية، ووضعت المذكرة أربعة خيارات أمام الإدارة الأمريكية وهي: إما استمرار الواقع الحالي كما هو، أو العودة إلى سياسة العزلة وترك أوراسيا للسوفيت، أو التوسع في بناء الجيش والدخول في حرب جديدة، وهذا أمر غير مقبول، أو التحول السريع في البناء العسكري، وخصوصاً في القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية للعالم الحر، وهذا ما رجحته المذكرة(١٨).

ومن هنا نجد أن الولايات المتحدة اتخذت سياسة الهيمنة هدفا لها؛ للتغلب على عقدة الخوف، بهدف التمكن من قيادة العالم، على أساس تفوقها العسكري والاقتصادي والقيم والمفاهيم الأمريكية. وخلال فترة الحرب الباردة لم تختلف الإستراتيجية الأمريكية فيها عن فترة بعد الحرب الباردة، ففي أوراق مجلس الأمن القومى عام ١٩٦٨م نص على أن إستراتيجية الهيمنة سوف تظل تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية، حتى فى ظل عدم وجود الاتحاد السوفيتى(١٩).

وبسقوط الاتحاد السوفيتي ١٩٩٠ أعلنت الولايات المتحدة على ألسنة

مندوبيها في منظمات الأمم المتحدة عدم عدالة النظم القانونية الدولية القائمة والتي مع استمرار بقائها تلحق بها ظلماً كبيراً كدولة كبرى وقوة عظمى قائمة بمفردها، وطالبت بإرساء معايير وقواعد جديدة تتعلق بالشركاء والتنظيم الدولى لكي تتوائم مع الأوضاع الجديدة في النظام الدولي الجديد. وهي تدرك أن تمتعها بالقوة والحفاظ عليها هو الذي سيمكنها من تنفيذ خططها في الهيمنة، لذا فهي استغلت كل الفرص الممكنة للهيمنة على العالم لأطول مدة ممكنة، وعملت على إعادة بناء العالم وفق تصوراتها، بما في ذلك استخدام القوة إذا لزم الأمر لمنع أية دولة من الهيمنة الإقليمية أو منافستها على مركزها في قيادة العالم، وهذا ينصرف إلى الدول الكبرى مثل الصين وروسيا وألمانيا واليابان(٢٠).

وبوقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م أعادت لدى الأمريكيين عقدة الخوف مرة أخرى، وقد تم استغلالها لتؤكد الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الهيمنة من خلال حشد تحالف دولى للحرب ضد الإرهاب، ووضع الإسلام كعدو جديد بديل للاتحاد السوفيتي، لاستمرار استراتيجيتها للهيمنة(٢١).

ب- العامل الاقتصادي

عانى الاقتصاد الروسي خلال عقد التسعينيات من التدهور، ولقبت روسيا "بالرجل المريض"، لذا تعاونت روسيا مع الغرب في تسعينيات القرن الماضي، وتعاونت معه في ملفات كثيرة في مقدمتها تقليص الأسلحة الاستراتيجية الهجومية، والأسلحة التقليدية في أوروبا، وفي مجالات التعاون الاقتصادي.

لذا انتهجت روسيا سياسة جديدة قوامها الاتجاه نحو الغرب بصفة الشراكة، وليس بصفة القوة المضادة، رغبة من القائمين على القرار الروسي بكسب منافع محددة، اعتقادا بأن الشراكة مع الغرب ستخرج روسيا من ضائقتها الاقتصادية، وهي الضائقة التي كانت السبب الأساسي في تفكك القوة العظمى

السابقة، حينما أدى سباق التسلح مع الولايات المتحدة إلى نتائج كارثية على الاقتصاد السوفيتي. من هنا، حدث التحول في العلاقات الروسية – الأمريكية، فبعد أن كان الصراع هو محور العلاقات بينهما، أضحى "التعاون" هو العلامة المميزة التي أريد لها أن تصبغ العلاقات بينهما. وطوال المدة الممتدة منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، وحتى بدايات القرن الحالي، ظلت العلاقات الروسية – الأمريكية أقرب إلى التعاون(٢٢).

وبتولي بوتين السلطة في أبريل عام٢٠٠٠م، اعتمد إستراتيچية تهدف لدعم سلطة الدولة المركزية، وتشديد قبضتها على المؤسسات الاقتصادية والسياسية وتقوية قدراتها الإستراتيچية.

فبدأ في تقويض سلطة أباطرة رأس المال والسياسة في روسيا واعتقال بعضهم، كما اتجه إلى تعيين حكام الأقاليم الروسية ممن يعرفهم ويثق في قدراتهم بدلاً من انتخابهم، وأحكم بوتين سيطرته على ثروات روسيا من النفط والغاز، بالتزامن مع ارتفاع أسعار الوقود في السوق العالمي، مما أدى إلى انتعاش الاقتصاد الروسي، وارتفاع مستوى معيشة الفرد، الأمر الذي زاد من شعبية بوتين داخلياً بشكل غير مسبوق، مما انعكس بوضوح على سياسة روسيا الخارجية حينما أعلن بوتين أن سنوات الضعف والمهانة قد ولّت، وطالب الولايات المتحدة وأوروبا بمعاملة روسيا باحترام، وكقوة لها مكانتها ودورها العالمي(٢٣).

وبوقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وتسببها في خسائر فادحة للاقتصاد الأمريكي(٢٤)، مما دفع بالولايات المتحدة لضرورة اللجوء لتكوين تحالف دولي للحرب على الإرهاب، اضطرت الولايات المتحدة للتخلي عن نبرة الهيمنة التي سادت طوال عقد التسعينيات من القرن الماضي،

وفي ٦ مايو ٢٠٠٢م صدر إعلان موسكو حول العلاقات الاستراتيجية الجديدة الذي وقعه الرئيسان الروسي والأمريكي أكدا فيه على ضرورة العمل المشترك لصالح الأمن الدولي، والاستقرار الاستراتيجي، ومكافحة الإرهاب الدولي، ودعم حل النزاعات الإقليمية، وتطوير العلاقات الاقتصادية، والتجارية، وتوسيع الاتصالات بين الأفراد، مما كان يؤذن ببداية علاقة تعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا(٢٥).

وبحدوث الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨م، شهد النظام الدولي تحولات بنيوية أدت إلى أن يبتعد رويدا عن حالة القطب الواحد، في الوقت الذي واصلت القوى العالمية الصاعدة في آسيا تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، مما دفع الولايات المتحدة للإعلان عن استراتيجيتها القائمة على تعزيز علاقاتها مع دول المحيط الهادي، بهدف خلق شراكة إستراتيجية في كافة المجالات(٢٦).

فوقعت الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل أكتوبر ٢٠١٥، وإحدى عشرة دولة مطلة على المحيط الهادي، وهي: أستراليا، بروناي، كندا، شيلي، اليابان، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلندا، بيرو، سنغافورة، فيتنام اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط الهادي، وهي اتفاقية تجارة حرة متعددة الأطراف تهدف إلى زيادة تحرر اقتصاديات منطقة آسيا والمحيط الهادي، وأعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أن واشنطن لن تسمح لبلدان مثل الصين أو غيرها بكتابة قواعد الاقتصاد العالمي، كما قال: "عندما يعيش ما يزيد على ٩٥% من مستهلكينا المحتملين خارج حدودنا، فلا يمكن أن نجعل دولاً كالصين تكتب قواعد الاقتصاد العالمي، .... ينبغي لنا أن نكتب هذه القواعد، وأن نفتح أسواقا جديدة للمنتجات الأمريكية في الوقت الذي نرسي فيه معايير عالية لحماية عمالنا إلى جانب الحفاظ على بيئتنا"(٢٧).

ج- المصلحة القومية للدولتين

مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر برز مفهوم محاربة الإرهاب، وأعلنت الولايات المتحدة أن من ليس معها فهو ضدها، وازدادت دوافع الدول الكبرى للحفاظ على وضع تعاوني طويل الأمد، وأصبحت الأسس التي تعالج فيها الدول الكبرى العلاقات فيما بينها تتمثل في البحث عن التعاون، وليس البحث عن المواجهة؛ والتقليل من النزاعات وليس زيادة التناقضات؛ وبناء التفاهم والثقة الاستراتيجيتين، والملفت للنظر في علاقات الدول الكبرى هو استمرار الصين والولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوربي، القوى الأربع الكبرى، في الحفاظ على التعاون في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب، وأهمها التعاون بين كل من الولايات المتحدة وروسيا من جهة، وبين الاتحاد الأوربي وروسيا من جهة ثانية، وبين الصين وروسيا من جهة ثالثة.

ولكون التحديات المشتركة التي واجهتها الدول الكبرى في بداية القرن الحادي والعشرين، كانت تحديات وقضايا ذات صفة عالمية، كالإرهاب، والجريمة المنظمة، والحفاظ على البيئة، والأمن الاقتصادي، وجميعها شكلت أسساً لتعاون الدول الكبرى، والتي شكلت محتوى العلاقات بين تلك الدول.

وفى تلك المرحلة كانت روسيا تنظر لعلاقاتها بالولايات المتحدة على أنها من أهم أولويات سياستها الخارجية، وبأنها تُعد عاملا أساسياً لتحقيق الاستقرار الدولي. لذا جاء توقيع الولايات المتحدة وروسيا على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية في نهاية مايو٢٠٠٢م، وبيان العلاقات الاستراتيجية الجديدة بين الولايات المتحدة وروسيا، وتوقيع روسيا وحلف الناتو على "بيان روما" في ٢٨ مايو ٢٠٠٢، وإنشاء "مجلس روسيا- حلف الناتو" مما يعطي روسيا حق المشاركة في القرارات المصيرية المتعلقة بأمن دول حلف الأطلنطي،

والإشارة إلى أن كلا من العلاقات الأمريكية الروسية وعلاقات الاتحاد الاوروبي بروسيا قد دخلت مرحلة جديدة من الثقة المتبادلة والتعاون، والتعاون العسكري سيستمر بينهم ويتعزز في مكافحة الإرهاب، والحفاظ على السلام العالمي، والحد من انتشار الأسلحة النووية، وفي غيرها من المجالات. وبالرغم من وجود خلافات بين الأطراف الثلاثة، إلا أن تقليل الهواجس والشكوك الاستراتيجية وتعزيز الثقة الاستراتيجية بينهم بات ظاهرا وجليا في تلك المرحلة(٢٨).

وفي يوليو عام ٢٠٠٦م صدر في بطرسبورغ عشية قمة مجموعة "الثماني" البيان المشترك للرئيسين الروسي والأمريكي المتعلق بالتعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية ومقاومة الانتشار النووي، وكذلك الإعلان المشترك حول المبادرة الشاملة في مكافحة الإرهاب النووي.

كما أصدر الرئيسان بوتين وجورج بوش في يوليو عام ٢٠٠٧م بيانا حول صناعة الطاقة النووية وعدم الانتشار، وتضمن برنامج تعميق التعاون الثنائي والدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية بشرط الالتزام الصارم بنظام عدم الانتشار.

وفي أبريل عام ٢٠٠٨م صدر في ختام قمة سوتشي إعلان "الأطر الاستراتيجية للعلاقات الروسية الأمريكية"، والذي عكس الطابع الشامل للتعاون بين روسيا والولايات المتحدة في الاتجاهات الرئيسية بهدف ضمان التواصل في المستقبل. وتتضمن الوثيقة بصورة موجزة ما تم تحقيقه في مجال الأمن، وعدم الانتشار، ومكافحة الإرهاب، وبضمنه الإرهاب النووي، وتطوير الذرة في الأغراض السلمية، والمضي قدما في الشراكة بمجال الاقتصاد والتجارة وصناعة الطاقة. إلا أن الإعلان عكس الخلافات الجدية بين الجانبين حول بعض القضايا مثل الدفاع المضاد للصواريخ، ومعاهدة تقييد

القوات المسلحة في أوروبا، وتوسيع الناتو، وسحب الوسائل الضاربة من الفضاء والتي يجب أن يتواصل العمل في معالجتها.

وقد أدى دعم واشنطن للعدوان الجورجي في أغسطس عام ٢٠٠٨م ضد قوات حفظ السلام الروسية والأهالي في أوسيتيا الجنوبية إلى توتر العلاقات الروسية – الأمريكية. ومع تولى الرئيس باراك أوباما السلطة بدأت ترد من واشنطن إشارات حول الرغبة في إعادة التعاون الثنائي إلى مجرى العمل الطبيعي. وصدرت عن الجانب الأمريكي موضوعات حول وجوب "إعادة النظر" في العلاقات الروسية– الأمريكية، والاستعداد لإقامة تعاون شامل بغرض حل المشاكل الحيوية، وساعد ذلك على عقد أول لقاء شخصي بين الرئيس دميتري مدفيديف والرئيس باراك أوباما في أول أبريل عام ٢٠٠٩ على هامش قمة "العشرين" في لندن، وتبادل الرئيسان الآراء حول جميع قضايا العلاقات الثنائية والوضع الدولي، وحددا الأولويات، وأجندة العمل في الفترة القادمة. وأصدرا بيانين مشتركين – حول المباحثات الخاصة بالتقليص اللاحق للأسلحة الاستراتيجة الهجومية، والأطر العامة للعلاقات الروسية–الأمريكية، وتم الاتفاق ليس فقط على مبادئ التعاون الرئيسية وهي وجود مصالح مشتركة كثيرة، والتصميم على العمل المشترك من أجل تعزيز الاستقرار الاستراتيجي، والأمن، والمواجهة المشتركة للتحديات الشاملة، وتسوية الخلافات بروح الاحترام المتبادل، والاعتراف بمصالح بعضهما البعض، بل تضمن إعداد المهام للمستقبل.

ثانيا : مستقبل العلاقات الأمريكية الروسية في ظل تحولات القوى

سيطر مفهوم الصراع على العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي عقب الحرب العالمية الثانية، حيث تبنى كل طرف أيديولوجية مغايرة تماما للأخر، ومن ثم سعى كل منهما للقضاء على الطرف الآخر، وما

كان يحدث من تفاعلات بين وحدات المعسكر الواحد يدخل ضمن إطار التنافس السلمي بحكم التقارب العقائدي الموحد، أما غيرها من تفاعلات تحدث بين الوحدات السياسية للمعسكرين الإيديولوجيين فهي تمثل قمة التضارب والصراع.

إلا أنه بعد انحسار حالة توازن القوى القائم على البعد الأيديولوجي بتفكك الاتحاد السوفياتي وبروز تعدد دولي في الأقطاب، خاصة مع بدايات القرن الحادي والعشرين تلاشى نموذج توازن القوى القائم على الأحلاف والاتفاقيات الأيديولوجية، وانحسر تأثير بعض القوى التقليدية على المسرح الدولي مع بروز قوى دولية أخرى، وتنامى دور العوامل الاقتصادية والتكنولوجية التي أصبحت موضوع معظم التفاعلات والعلاقات الدولية فيما بعد، لينتقل مفهوم توازن القوى ما بعد الحرب الباردة من اعتماده الكلي على مؤشر القوة العسكرية إلى توازن قوى قائم على وسائل أكثر ليونة وأشد تأثيرا بأقل تكلفة، فالتحكم بالتكنولوجيا يعني زيادة مؤكدة في القوة(٢٩).

وتمثلت أهم أهداف السياسة الخارجية الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة في إضفاء الطابع القومي، وضرورة استرداد روسيا المكانة التي فقدتها، وإنهاء الإنفراد الأمريكي بموقع القمة. وعمدت روسيا إلى الاعتماد بشكل كبير على قدراتها العسكرية، في الوقت الذي اتبعت فيه دبلوماسية نشطة جدا(٣٠).

واستفادت روسيا من سلبية الغرب وتراخيه إزاء الأزمة السورية وسعت إلى تطوير سياسة تستفيد منها على هامش الأزمة السورية، كما استطاعت في ظل إدارة أوباما وأسلوبة الدبلوماسي الحذر أن تكسب الحق بنقض جوانب عدة من السياسة الخارجية الأمريكية، كبناء الدرع الصاروخية في أوروبا الوسطى(٣١).

ومنح نجاح روسيا في القضية السورية قدرةً أكثر على التحرك في المنطقة العربية، كما نلاحظ أن روسيا قد اكتشفت خطأ تخليها عن حلفائها في العراق وليبيا، لذا توجهت بكل ما لديها من قوة للحفاظ على سوريا والنظام السياسي الموالي لها، وهو ما قد يشجعها على التوجه نحو استعادة نفوذها في ليبيا، بدعم مصري، خاصة مع تدعيم علاقاتها مع القيادة المصرية بعد ٣٠ يونيه ٢٠١٣، لتصبح موسكو على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط في ليبيا، بعد أن سيطرت عليه من الشرق في سوريا، في الضفة المقابلة لدول الاتحاد الأوروبي.

كما أن الإدارة الأمريكية بقيادة دونالد ترامب، كانت قد أعلنت أثناء فترة الانتخابات عزمها على تطوير العلاقة التعاونية مع روسيا، ففي أول رد فعل روسي رسمي حول قيام الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية ديسمبر ٢٠١٦م وفى الايام الاخيرة للرئيس أوباما، باتخاذ قرار بطرد خمسة وثلاثون دبلوماسياً روسياً، يعملون في السفارة الروسية في واشنطن والقنصلية في سان فرانسيسكو، وإعطائهم مهلة ٧٢ساعة لمغادرة البلاد، مع معاقبة مؤسستين روسيتين بإغلاقهما، وغير ذلك من الإجراءات، كانت تصريحات الرئيس الروسي معاكسة تماماً للإجراءات الأمريكية، حيث حدد بوتين رؤيته السياسية تلك بقوله: "إننا لن نخلق مشاكل للدبلوماسيين الأمريكيين، ولن نطرد أي دبلوماسي، واعتبر الخطوات الأخيرة غير الودية من جانب الإدارة الأمريكية المنتهية ولايتها– ولاية باراك أوباما– إستفزازية، وتهدف إلى تقويض العلاقات الروسية الأمريكية، وأكد على أن روسيا سوف تتخذ مزيداً من الخطوات لاستعادة العلاقات الروسية الأمريكية على أساس السياسة التي تطبقها إدارة الرئيس المنتخب دونالد ترامب بعد تنصيبه، ومن ناحيته امتدح ترامب رد الفعل الروسي.

وفي البداية أعلنت الإدارة الأمريكية الجديدة عن إقامة علاقات بناءة مع روسيا في المجالات التي يمكن التعاون فيها ضمن الاحترام والمصلحة المتبادلة في ظل قناعة أمريكية بأن المرحلة السابقة عرفت تضييقا كبيرا على موسكو وتميزت بأحادية مفرطة وصلت إلي درجة الرجوع إلي حقبة الحرب الباردة، حيث شكلت حرب روسيا ضد جورجيا إشارة قوية إلى واشنطن وحلفائها على مدى ما يمكن أن تذهب إليه موسكو في الدفاع عن مصالحها الحيوية فيما تسميه الجوار القريب، وعليه فالأولوية لدى الإدارة الأمريكية الجديدة تتجه نحو التركيز في المرحلة المقبلة علي فتح صفحة جديدة في العلاقات بين الجانبين، من أجل احتواء ما يوصف بردود الفعل الروسية المتشنجة والناجمة عن إحساسها المتنامي بالعزلة والحصار(٣٢).

وبالرغم من تلك التصريحات لإدارة ترامب إلا أنه بعد تولي ترامب الحكم ظهرت قيود شديدة على هذا التوجه وتغير السلوك الفعلي لإدارة ترامب منها:

١- السمات الحاكمة للشخصية القومية الأمريكية والقائمة على استعراض واستخدام القوة؛ ففي رسالة لترامب إلي الكونغرس الأمريكي في الأول من مارس ٢٠١٧م يقول: "إن الولايات المتحدة على استعداد مرة أخرى لقيادة العالم، ما نشهده اليوم هو إحياء الروح الأمريكية، وأنصارنا سيدركون مجددا أن أمريكا أصبحت على استعداد لقيادة الأخرين. جميع شعوب العالم – سواء كانوا أصدقاؤنا أو أعداؤنا – ستشهد أن أمريكا قوية. وأمريكا تفتخر بما تعمل. وأمريكا حرة."

٢- تأكيد التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية مما دفع الكونجرس الأمريكي لفرض عقوبات على روسيا؛ ففي ٢٧ يوليو ٢٠١٧ أصدر الكونجرس

قانونا سُمي "قانون مكافحة أعداء أمريكا عبر العقوبات" ووقعه الرئيس ترامب في ٢ أغسطس ٢٠١٧م، وبدأ سريانه في ٢٩ يناير ٢٠١٨، وأوضحت وزارة الخارجية الأمريكية، أن الحكومة الأمريكية تفرض عقوبات ضد روسيا "للضغط عليها لمعالجة المشكلات التي تثير مخاوفهم بشأن الأزمة في أوكرانيا والتدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى وانتهاكات حقوق الإنسان".

٣- موقف روسيا من كوريا الشمالية: في ١٥ ديسمبر ٢٠١٧م صرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أنه يود أن يتلقى المساعدة من روسيا بشأن كوريا الشمالية. وفي ١٧ يناير ٢٠١٨م أعلن الرئيس الأمريكى أن روسيا تساعد كوريا الشمالية فى الحصول على إمدادت فى خرق للعقوبات الدولية.

٤- زيادة نسبة مبيعات الأسلحة الروسية لدول العالم : حيث بلغت صادرات التجهيزات العسكرية الروسية الى الخارج ١٤،٥ مليار دولار في عام ٢٠١٥م، وفي عام ٢٠١٦ م تجاوزت مبيعات الاسلحة الروسية ١٥ مليار دولار وصدرت إلى ٥٢ دولة. كما أعلنت وكالة "روسو بورن إكسبورت" المكلفة بصادرات التجهيزات العسكرية الروسية أن روسيا باعت عام ٢٠١٧ م أسلحة بقيمة ١٥ مليار دولار، في مستوى مستقر مقارنة مع عام ٢٠١٦ لعدد ٥٣ دولة، مما يتيح لروسيا الحفاظ على موقعها المهيمن على سوق الأسلحة العالمية.

وهذه الزيادة في عدد الدول المستوردة للسلاح الروسي عام ٢٠١٧ سببت قلقاً أمريكياً لأنه بحسب معهد "سيبري" المستقل فان الولايات المتحدة تتصدر لائحة مصدري الأسلحة للفترة ٢٠١٢- ٢٠١٦ بنسبة ٣٣% من إجمالي السوق العالمي، تليها روسيا بنسبة ٢٣%، ثم الصين بنسبة٦،٢%،

وفرنسا بنسبة ٦%.(٣٣) لذا في٢٢ فبراير ٢٠١٨ حذرت واشنطن، العراق ودولا أخرى من تبعات عقد صفقات لشراء أسلحة روسية، وذلك وفقا لقانون "مواجهة أعداء أمريكا عبر العقوبات".

٥- الخلاف بشأن الأزمة السورية: اتخذت الولايات المتحدة إجراءات صارمة ضد الإعلام والإعلاميين الروس وكان الرد الروسي على التصعيد الأمريكي والغربي متثملا فى التأكيد الرسمى على أن روسيا ستدافع عن مصالحها، وسيتم مواصلة الضربات الجوية الروسية ضد الإرهابيين، وأنه لا يوجد أمام روسيا خيار آخر. أما بخصوص التصعيد الأمريكي ضد وسائل الإعلام الروسية، فقد اتخذت روسيا قرارت جوابية ومناسبة ضد وسائل إعلام أمريكية وأجنبية ممولة من الحكومة الأمريكية، كما قامت موسكو بنشر قواتها وصواريخها على حدود الدول التي تنضم إلى الحلف الأطلسي كرد على تصعيد الناتو ونشر قواته في الدول التي لها حدود مع روسيا، وتقول روسيا إنها جاهزة لاستهداف تلك الدول التي تشكل خطرا عليها بصواريخها، ونحن نشهد سياسات غربية عدوانية ضد روسيا، فلذلك روسيا لا يمكن أن تصمت أمام العمليات التي تجريها الولايات المتحدة أو حلف شمال الأطلسي، وسترد بقوة وستنشر الصواريخ البالستيكية الرادعة والقوات البرية على حدودها مع دول يمكن أن تشكل خطرا عليها.

خلاصة القول من خلال المحددات السابقة أن الولايات المتحدة بحاجة إلى التنسيق مع روسيا وليس الصراع، فقد تتحول العلاقة إلى علاقة تنافسية لكسب مناطق نفوذ، تستخدم فيه كل دولة أدواتها العسكرية والاقتصادية والإعلامية والدبلوماسية، إلا أنها لن تصل إلى مرحلة المواجهة المباشرة بين الدولتين.

قائمة المراجع

١ – أحمد عبد الله محمود عطية الطحلاوي، **مفهوم "تحول القوة" في نظريات العلاقات الدولية: دراسة الحالة الصينية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٩.

2 Roland L.Tammen, Jacek Kugler, Doug Lemke, **Power Transition Theory,** Oxford bibliographies, 27 June 2017, Available at: http://www.oxfordbibliographies.com/view/document/obo-9780199743292/obo-9780199743292-0038.xml

٣ – د. السيد أمين شلبي، **الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٤، ص. ٥٦.

٤ – د. طارق عثمان الحسون، **العولمة والتنمية الاقتصادية**، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٥، ص.٢٤.

٥ – د. علي سيد النقر، **السياسة الخارجية للصين وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩، ص.٥٦.

6 Javed Maswood, **International political economy and globalization**, World Scientific Publishing Co.Pte.Ltd, Singapore, 2nd edition, 2008,P. 4

7 **United States Relations with Russia: After the Cold War,** U.S. Department of state, Chronology, Office of the Historian, Washington, DC, Available at: https://2001-2009.state.gov/r/pa/ho/pubs/fs/85962.htm

٨ – د.محمد سعد أبو عامود، "تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران وتركيا وروسيا"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢، ص.٧٥، ص.ص.٧٢–٧٩.

٩ – نبيه الأصفهاني، "المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، عدد (١٤٢)، أكتوبر ٢٠٠٠، ص.١٧٢. ، ص.ص. ١٧١– ١٧٥

10 - United States Relations with Russia: After the Cold War**, Op. Cit**.

١١– د. نعمة حسن البكر، **الهيمنة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية: العلاقات البريطانية – الأمريكية "دراسة في العلاقات السياسية ١٩٤٥– ١٩٥٣**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢، ص. ٧٣.

١٢- عبد الرحمن ناصر، "الثورات الملونة، وجه آخر للثورة"، ٢٨ مايو،٢٠١٤، متاح علي الرابط :
https://www.sasapost.com/color-revolutions/
١٣- فارس فائق ظاهر، "دراسة :التحول في العلاقات الروسية الأمريكية بعد حرب القوقاز"، شبكة أمين الإعلامية، يونيو ٢٠١٠، متاح علي الرابط :
http://blog.amin.org/faresdahaher/2010/06/02/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-
١٤- "استراتيجية العلاقة بين الدول الكبرى لا ينبغي ان تكون متقلبة ومندفعة"، صحيفة الشعب اليومية أون لاين، ٢٠-٥-٢٠١٦ ، متاح علي الرابط :
http://arabic.people.com.cn/n3/2016/0520/c31663-9060967.html
١٥- د. أحمد جمال بسيوني، **الولايات المتحدة الأمريكية من مواجهة الأزمة الاقتصادية إلى القيادة الدولية ١٩٣٢- ١٩٤٥**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٦، ص. ١٠٢.
١٦- د. نعمة حسن البكر، مرجع سابق، ص. ٧٣.
١٧- المرجع السابق؛ ص. ٨٨.
١٨- د. أحمد جلال بسيوني، **اختلاق الحرب الباردة: دور الولايات المتحدة الأمريكية في تقسيم العالم ١٩٤٥- ١٩٥٣**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣، ص.١٦٨.
19 Christopher Layne, "Rethinking American Grand Strategy: Hegemony or Balance of Power in the Twenty-First Century?" ،**World Policy Journal**, Duke University Press, New York, Vol. 15, No.2, summer 1998, P.8, pp. 8-28.
٢٠- د. إبراهيم الهدبان، "النظام الدولي الراهن: الإشكاليات والأبعاد"، **مجلة مصر المعاصرة** الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، عدد ٤٩٤، أبريل ٢٠٠٩، ص.ص. ٤٦٥- ٥٠٢، ص. ٤٧٣.
21 R.D. Hooker, Jr., **American Grand Strategy**, National Defense University Press, 2016, Available at: http://ndupress.ndu.edu/Portals/68/Documents/Books/charting-a-course/Ch1_American-Grand-Strategy.pdf?ver=2016-12-12-132507-413
٢٢- "تطور و تحول العلاقات الأمريكية – الروسية"، **الموسوعة الجزائرية للدراسات**

السياسية والاستراتيجيةˇ ١١ مايو ٢٠١٥، متاح على الرابط :
https://www.politics-dz.com/threads/ttur-u-txhul-alylaqat-almriki-alrusi.2559/
٢٣- أحمد عبد الله الطحلاوي، "استعادة الدور :المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية"، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٦ نوفمبر٢٠١٤، متاح علي الرابط
http://www.acrseg.org/16360
24 - Kimberly Amadeo, "How the 9/11 Attacks Still Affect the Economy Today", August 22, 2017, Available at:
https://www.thebalance.com/how-the-9-11-attacks-still-affect-the-economy-today-3305536
25 -Thomas Devold, "US policy toward Russia after 9/11"between cooperation and containment, Publisher Institut for forsvarsstudier, 2008, Available at :
https://brage.bibsys.no/xmlui/handle/11250/99295
٢٦- د. خالد بن نايف الهباس، "التنافس الدولي وأثره على العالم العربي"، **مجلة شؤون عربية**ˇ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة ، عدد ١٥٣، ربيع ٢٠١٣، ص.ص. ١٧٦- ١٩٦، ص.١٧٩.
٢٧- شريف شعبان مبروك، "الاحتواء والمشاركة: الاستراتيجية الأمريكية في آسيا"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ١٣مارس ٢٠١٦، متاح علي الرابط :
http://rawabetcenter.com/archives/22490
٢٨- Guo xue tang، "علاقات الدول الكبرى تدخل مرحلة التعاون"، **دراسات استراتيجية**، رقم ٢٠، المركز العربي للمعلومات، ٤/ ٨/ ٢٠٠٢، متاح على الرابط :
http://arabsino.com/articles/10-05-24/2433.htm
٢٩- حمدي محمد نذير، "ظاهرة التنافس الدولي فى العلاقات الدولية" ، المركز الديمقراطي العربي، ١٠يونيو ٢٠١٤، متاح علي الرابط
http://democraticac.de/?p=1775 :

30 - European Union, Russia's National Security Strategy and Military Doctrine and their Implications for the EU, European Parliament Think Tank , 01-02-2017, Available at: (http://www.europarl.europa.eu/thinktank/en/document.html?reference=EXPO_IDA(2017)578016)

٣١- غازي دحمان، "كيف يؤثر الصراع الدولي والإقليمي على مستقبل سورية والمنطقة"، **مجلة شؤون عربية** ˜ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، عدد ١٥٣، ربيع ٢٠١٣ ، ص.ص ٥٥- ٦٦.

٣٢- فارس فائق ظاهر، دراسة :التحول في العلاقات الروسية الأمريكية بعد حرب القوقاز، مرجع سابق.

٣٣- ياسين السليمان، تقرير خاص عن صفقات السلاح بالعالم.. أرقام "خيالية" والخليج يتصدر المتحصنين، الخليج أونلاين، ٢٠١٧/٢/٢٤، متاح على الرابط: http://klj.onl/2dxP4I